الأحزاب السياسية ودورها في تدعيم النظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

م.م. أحمد هاشم جواد
م.د.أنس عباس غزوان
جامعة بابل/ كلية الآداب

Political parties and their role in strengthening the democratic system in Iraq after 2003

Ahmed Hashem Jawad
Anas Abbas Ghazwan
University of Babylon/ College of Arts
ahmedalhasnawi1974@gmail.com
art.anas.abbas@uobabylon.edu.iq

Abstract

The presence of parties in any country is necessary for the establishment of democracy in it, and there is no democracy with the absence of political pluralism. However, the Iraqi reality after 2003 confirms that the democratic system faces a number of problems, foremost of which is the negative roles played by political parties, which resulted in the phenomenon of conflicts between parties and the lack of clarity of the programs that govern their work within the environment in which they arise, which led to the state of instability in the system The new democratic politician. Accordingly, if the political parties in Iraq are to succeed in their work and strive hard to support the process of democratic transformation, they must define and improve their roles to serve society and the state, review their main functions and change their priorities to bring them closer to the people and the masses, and try to zero in on their problems because of their negative impact on the social system.

Keywords: political parties, democratic system, Iraq

ملخص

يُعد وجود الاحزاب في أية دولة أمر ضروري لقيام الديمقراطية فيها ولا وجود للديمقراطية مع انعدام التعددية السياسية. الا ان الواقع العراقي بعد عام 2003 يؤكد مواجهة النظام الديمقراطي جملة من المشكلات يأتي في مقدمتها الأدوار السلبية التي تؤديها الأحزاب السياسية والتي نتج عنها ظاهرة الصراعات فيما بين الأحزاب وعدم وضوح البرامج التي تحكم عملها ضمن المحيط الذي تنشأ فيه الأمر الذي ولد معه حالة اللااستقرار في النظام السياسي الديمقراطي الجديد. وعليه اذا أُريد للاحزاب السياسية في العراق النجاح في عملها والسعي بجد من أجل دعم مسيرة التحول الديمقراطي فلابد لها من تحديد وتحسين أدوارها بما يخدم المجتمع والدولة ومراجعة الوظائف الرئيسة لها وتغيير أولوياتها بما يقربها من الشعب والجماهير ومحاولة تصفير مشكلاتها لما لها من تأثير سلبي على النظام الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : الأحزاب السياسية ، النظام الديمقراطي ، العراق

المقدمة

الأحزاب كهيئات سياسية منظمة تعد من أهم مقومات قيام النظام الديمقراطي في كل دول العالم حتى إنها تمثل اليوم ضمانة عملية ومؤسساتية للممارسة الديمقراطية الحقة. والتي تتطلب وجود تأييد شعبي يمارس أدوار مختلفة في الحياة الاجتماعية– السياسية, لذا فأن قيمة النظام الديمقراطي تتضح من طريق قبوله للأحزاب بالعمل والوجود معا وليس بالوجود فقط وهذا الأمر سيسمح للأحزاب السياسية بتدعيم النظام الديمقراطي من خلال ممارسة أدوارها وذلك على وفق وسائل معلنة يؤديها الحزب في هذا المجال ، وبقدر تدعيم تلك الأحزاب للديمقراطية يمكن معرفة مدى التطور الديمقراطي التي وصلت إليه مجتمعاتها.

ان الواقع العراقي بعد عام 2003 يؤكد مواجهة النظام الديمقراطي، من حيث المفهوم والمضمون، جملة من المشكلات والتي راكمتها العديد من السلبيات التي يعاني منها المجتمع ويأتي في مقدمتها الأدوار السلبية التي تؤديها الأحزاب السياسية والتي نتج عنها ظاهرة الصراعات فيما بين الأحزاب وعدم وضوح البرامج التي تحكم عملها ضمن المحيط الذي تنشأ فيه الأمر الذي ولد معه حالة اللااستقرار في النظام السياسي الديمقراطي الجديد، لكن ذلك لا يعني ان النظام الديمقراطي يمكن إن يقوم بلا أحزاب سياسية فهذه الأخيرة تعد ركناً أسياسياً لقيام النهج الديمقراطي الصحيح .

مشكلة البحث: أن قراءة واقع عمل الأحزاب عملياً في العراق يبين لنا إن الأحزاب السياسية حاولت أن تمارس دوراً في تدعيم النظام الديمقراطي وهذا ما يتضح من خلال مشاركتها السياسية الفاعلة في كافة أوجه النشاط السياسي (الانتخابات, استفتاء, التداول السلمي للسلطة ، .... الخ) الا أنها عانت من مشكلات مثل (الصراعات السياسية، اختلاف البرامج والإيديولوجيات التي تحكم عملها، تورط أعضائها بأعمال الفساد الاداري والمالي، عدم تفعيل قانون الأحزاب الذي ينظم عملها....) وبذلك فقد أصبحت الأحزاب السياسية في العراق سبباً لمشكلة وليست حلاً لها.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا لتجيب على التساؤلات الآتية:ما الحزب وما أنواعه وما أهمية الأدوار التي يمارسها في المجتمع العراقي ؟ما الديمقراطية وما قيمتها في تقدم وتطور المجتمع ؟ما هو دور الأحزاب السياسية في تنمية المجتمع ؟ما هو دور الأحزاب السياسية في تنمية وتدعيم وتطور النظام الديمقراطي ؟ما المشكلات التي تقف حائلا دون قيام الأحزاب السياسية لتأدية دورها في تدعيم النظام الديمقراطي ؟.

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الأحزاب السياسية ودرجة انفتاحها ومدى توافق السلوك السياسي لافراد الحزب وبين دورها في تدعيم النظام الديمقراطي وقبول الناس عن الأحزاب السياسية. كما ان هنالك علاقة بين الثقافة السياسية للأحزاب وبين قراراتها من حيث اتصافها بالجمود والتزمت. كما ان هناك علاقة بين الديمقراطية وتوجه الافراد نحو الأحزاب السياسية وحاجة الأحزاب للتجديد والاصلاح في واقع عملها.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

1. إن دراسة الأحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة حيث يعتبر وجود التنظيمات الحزبية إحدى خصائص النظم السياسية الديمقراطية الحديثة. كما أن هناك ثمة ضرورة للتعرف على خصائص الأحزاب وخاصة بناءها التنظيمي ودراسة مدى توفر الديمقراطية الداخلية فيها حيث يعزى إخفاق أنظمة العالم الثالث عموماً في تحديث مجتمعاتها في إحدى جوانبه إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي ديمقراطي.
2. لموضوع الديمقراطية أهمية كبرى إذ يُنظر إليه باعتباره بحثاً في الدولة بوصف أن جوهر هذا الموضوع هو

انقسام المجتمع السياسي إلى حاكم ومحكوم أو بعبارة أخرى هو انقسام بين فئة تسيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات.

لقد استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كمنهج للدراسة، وقد قسم الى مقدمة وخاتمة ومبحثين تناول الاول تحديد مفاهيم وتحليل مضامين الحزب السياسي والديمقراطية والذي انقسم إلى ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا فيه طبيعة العلاقة بين الحزب السياسي والديمقراطية في العراق والذي انقسم إلى ثلاثة مطالب أيضاً . وفي الخاتمة جاءت الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الاول

تحديد مفاهيم وتحليل مضامين الحزب السياسي والديمقراطية

يبدأ أي باحث موضوعي بحثه أو دراسته في مجال من مجالات العلم والمعرفة باستعراض بعض التعريفات المحددة عن طبيعة الموضوع الذي يراد بحثه والمفاهيم الخاصة به وتحليل مضامينه، واحتلت مسألة شرح المصطلحات وتوضيح المفاهيم في كل بحث أو دراسة موقع الصدارة والأهمية البالغة في ذلك، فللمصطلحات معاني مشتركة ودلالات متخصصة في كل علم، كما أن لتحليل مضامين الموضوعات المبحوثة أثر كبير في الاحاطة ومعالجة المشكلة المطروحة. ولذا سنقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب تناول الاول تحديد المفاهيم والمصطلحات في حين تناول الثاني تحليل مضمون الحزب وتناول الثالث تحليل مضمون الديمقراطية.

المطلب الاول

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

من أجل الاحاطة بالمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في هذا البحث سنسلط الضوء عليها تعريفاً وتوضيحاً لغةً واصطلاحاً.

أولاً: الحزب

الحزب في اللغة: حازب القوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزاباً , وهم جماعة الناس وجمعها أحزاب والأحزاب جنود الكفار[1]. ويعرف كذلك بأنه الطائفة ، وتحزبوا تجمعوا وحزب الرجل أصحابه [2].

ويعرف اصطلاحا : مجموعة من الأفراد الذين يعملون معاً في إطار جامع لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة[3] ، كما ويعرفه البعض بأنه جهد موحد للتأثير على الحكومة ويستمد قوته من مصالح الجماعات وعواطف الجمهور[4] ، كذلك يعرف الحزب على أنه جماعة من الأفراد تشترك في تصور واحد لبعض المسائل السياسية وتكون رأياً انتخابياً واحداً .

ثانياً: السياسي

السياسة في اللغة : ساس يسوس سياسة وتعني القيام على الشيء بما يصلحه[5] ، وكلمة السياسة مشتقة من الفعل (سوس) وهو بالفتح يعني الرئاسة وفي ذلك قولهم : ساسوهم سوساً , وإذا رأسوه قيل : سوسوه أو ساسوه , ورجل ساس وسوس , وسوسهُ القوم : جعلوه يسوسهم وجمعها السياسات[6] .

السياسة اصطلاحاً :

تعني دراسة الدولة وأهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول[7] . وتعرف كذلك بأنها مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها انهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات وغالباً ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة[8].

ثالثاً: الحزب السياسي

تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه والعمل من خلاله على نحو يرونه انه ملائم لمصالحهم ومصالح المجتمع العليا[9] ، كذلك يعرف بأنه مؤسسة تتألف من عدد من الناس توحدهم مبادئ مشتركة او سياسة مشتركة[10] ، وكما يعرف بأنه مجموعة منظمة من الناس تقوم على مبادئ وأهداف مشتركة تعمل بالوسائل السياسية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية[11]. ويمكن القول ان الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد ينتظمون ببناء تنظيمي تجمعهم مصالح مشتركة هدفهم الوصول الى السلطة .

رابعاً: الدور

الدور في اللغة :عودة الشيء إلى ما كان عليه ، ويعرف بأنه :حركة الشيء من نقطة حركة منحنية دائرية بحيث ينتهي إلى نفس النقطة التي انطلق منها[12] .

إما الدور اصطلاحاً فيعني: مجموعة أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد[13] . وكذلك يعرف بأنه تنظيم مجموعة من الادوار المتمايزة تقريباً وهذه الادوار يمكن تعريفها بصفة انظمة والزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقيمون بها الخضوع لها والامتثال بالحقوق المرتبطة بهذه الالتزامات[14] . ويمكن تعريفه بانه التوقعات ذات الطبيعة القياسية التي يتجلى بها الافراد في أية علاقة بالنسبة الى سلوك الاخرين[15] ومن هنا يمكن القول ان الدور هو وحدة التحليل الاساسية للسلوك السياسي وهو كل ما يقوم به الفرد من وظائف محدده في مجتمع ينتمي اليه بناءاً على المركز الاجتماعي الذي يحتله في ذلك المجتمع .

خامساً: الديمقراطية

الديمقراطية في اللغة : كلمة يونانية مكونة من مقطعين Demos وتعني الشعب Kratia وتعني الحكم[16] .**اما الديمقراطية اصطلاحاً** : فتشير على انها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة[17] . وتعرف بانها نظام يمتلك الشعب فيه السلطة قد يمارسها بدوره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وغالباً ما تأخذ ثلاثة أشكال هي المشاركة من خلال التصويت او الانتخابات والمنافسة والحرية[18] . كذلك عرفت بأنها عبارة عن اطار لحكومة يتوفر فيها أولاً اعطاء الناس الفرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها كما ان القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط الجميع بدرجات متساوية[19] . وعليه يمكن القول أن الديمقراطية هي شكل من اشكال نظم الحكم الذي تتحقق من خلاله عملية حكم الناس أنفسهم بأنفسهم على وفق ما يقتضيه مفهوم المواطنة وعلاقتها بالحقوق والواجبات بالنسبة للحاكم والمحكوم معاً .

المطلب الثاني

نظرة تاريخية للحزب وتحديد مضمونه وأنواعه وعناصره

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة وتطور الحزب السياسي

ثمة اتفاق عام على ان الاحزاب السياسية بسماتها العامة ظاهرة جديدة بدأت في القرن التاسع عشر , إذ يعود أصلها على وفق دراسة (موريس دوفرجيه) الى منتصف القرن التاسع عشر[20] ومع مرور قرن من الزمن تبلورت فكرة الاحزاب السياسية وتطورت الظاهرة الحزبية مع نمو وتطور الديمقراطية[21] . وتشير الدلائل التاريخية وخاصة في القرون الوسطى الى ان جمهورية البندقية كانت تحرم تحريماً صريحاً تكوين تنظيمات سياسية ثابتة وكانت تحذوا بهذا حذو روما , اما في

دستور الولايات المتحدة الامريكية الذي تم وضعه عام 1787 لم ترد فيه أي اشارة الى حق تأليف الاحزاب حيث كانت كلمة حزب تعني في تلك الفترة تيار من الاراء السياسية لا مؤسسة منظمة , وفي فرنسا لم توجد احزاب ولا نظم حزبية قبل ثورة 1789 وعند قيام هذه الثورة نشأة عدد من الكتل والاتجاهات وكانت تلك الكتل تنظم لأغراض برلمانية لا انتخابية[22] .

يتفق بلامبوردا مع موريس دوفرجيه في ان الاحزاب ظهرت بصورة جدية في انكلترا بعد الاصلاح الانتخابي لعام 1832[23] ، حيث نشأت جماعتان متنافستان هما (الويغ) و (التوري) ولكنهما لم يؤلفان حزبين سياسيين الا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إذ أصبحت الاولى (حزب الاحرار) والثانية (حزب المحافظين)[24] فالاول نشأ عام 1874 على اساس عقد اجتماع سنوي للمؤتمر ويرجع اصله منذ حركة كرومويل ويدعو الى الحرية الدينية ومساندة الحقوق البرلمانية اما الثاني فهم الجماعة المساندة للملكية والكنيسة الانكليكانية في اتحاد وطني يجتمع سنوياً , اما في الولايات المتحدة الامريكية ظهرت الاحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي 1830 ، اما في فرنسا والمانيا فقد كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي امتد نشاطها الى الجماهير بعد ثورات عام 1848 [25].

وفي الوطن العربي بدأ ظهور الاحزاب في اواخر القرن التاسع عشر حيث انشأ في مصر أول حزب عام 1881 وهو الحزب الوطني بقيادة احمد عرابي أما في تونس فقد نشأ حزب تونس الفتاة عام 1907 وفي العراق لم تنشأ تنظيمات حزبية قبل عام 1908 إذ كان محضوراً قيامها في أي جزء من الدولة العثمانية , وفي عام 1911 انشأ حزب معارض في الاستانة وهو الحزب الحر المعتدل وأسست فروع له بالعراق وتلا ذلك انشاء حزب الحرية والائتلاف على غرار الحزب السابق وهكذا كانت اول التنظيمات الحزبية في العراق عبارة عن فروع من أحزاب عثمانية[26] . وبعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة 1921م فقد شهد العراق الكثير من التنظيمات الحزبية العلنية التي تتشكل مؤقتاً بعض الشيء من أجل التنافس الانتخابي، وكذلك السرية منها وخصوصاً في اواخر العهد الملكي ،الا انها لم تنتشر على أساس وظيفي تنظيمي اداري . اذ لم يكن هناك شكل حزبي بالمعنى الحقيقي ، انما هي موجات فكرية تسود المجتمع العراقي وفق ظروف معينة تتلائم مع طموحات الشارع ظاهرياً لا ايديولوجياً ، او نفعياً لا مبدأياً ويكون انتشارها على اساس ردة فعل على الوضع السياسي القائم وتوظف المسميات الحزبية شعاراتها لكي تتأقلم مع هذه الحالة ويتأقلم الشارع في الوقت نفسه مع التنظيم الذي تكون شعاراته متناغمة مع طموحاته. ان حالة الانتماء الى الحزب لم تكن وظيفية تعكس ايمان الشخص باهداف الحزب وجوانبه التطبيقية بل انسجاماً مع الحالة الفكرية التي تسود الشارع العراقي والدليل على ذلك هو تغيير الكثير من المنتمين ارائهم بعد افول نجم الحالة الفكرية التي كانت سائدة الى الحالة الفكرية الجديدة . فمثلاً في الوقت الذي انسجم الكثير من الشعب العراقي مع الحركة الشيوعية انقلب عليها لينسجم مع الحركة القومية ومن ثم نفس الشيء حدث مع الحركة الاسلامية .

ثانياً: أنواع الأنظمة الحزبية

هناك تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية إذ ليس هناك معايير موحدة للاحزاب وانما تصنيفات حسب الصفات والخصائص التي يتوفر عليها كل حزب أهدافه – حجمه – برامجه – ايديولوجيته – وايضاً حسب النظام السياسي الذي يتواجد فيه[27] .إلا أن غالبية الفقهاء والباحثين يبنون تصنيفاتهم الى أربعة أنظمة رئيسية هي نظام تعدد الأحزاب , نظام الحزبين ،ونظام الحزب الواحد ، ونظام الحزب المسيطر[28].

1. نظام تعدد الأحزاب :

يقوم هذا النظام على أساس وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة غير متفاوتين تفاوتاً كبيراً في قوتها وتأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية ويعد هذا النظام الاكثر انتشاراً إذ أن معظم الدول تأخذ به [29]. وتتبنى كثير من الدول الغربية نظام تعدد الاحزاب بدرجات متفاوتة وذلك بأستثناء بعض الدول الانجلوسكسونية وهي انجلترا والولايات

المتحدة وكندا ونيوزلندا واستراليا التي تتبنى نظام الحزبين فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الاحزاب مثل النمسا قبل سنة 1914 واسبانيا الجمهورية (1931 – 1939)[30] . ومن مميزات هذا النظام هو الحرية في العمل السياسي والتنافس داخل البلد مع المحافظة على الاستقرار السياسي ووحدة الدولة وامكانية تنسيق البرامج وعقد التحالفات للوصول للسلطة.

2. نظام الحزبين:

تحدد الخصائص العامة لهذا النظام في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس في الحصول على الاغلبية المطلقة للمقاعد وقدرة كلا الحزبين على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منها الى الاخر احتمالاً قائماً[31], وحسب قول دوفرجيه فإن نظام الحزبين يبدو أنه متفق مع صفة الطبيعة وذلك لان المفاهيم السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي فالسياسة تتضمن اختيار بين نوعين من الحلول فيما يتعلق بالأمزجة مزاج محافظ ضد الامزجة التي ترغب في التغيير[32]. أما العوامل التي تساعد على قيام نظام الحزبين فهي عديدة ومتداخلة وهي[33]:

أ. العوامل الخاصة: هي العوامل الخاصة بالدولة تتمثل بالعادات والتقاليد والتطور السياسي .

ب. العوامل العامة: هي العوامل التي تشمل جميع الدول وتتمثل بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وطريقة الانتخاب المتبعة في الدول .

3. نظام الحزب الواحد

ويقصد به سيادة حزب واحد في الدولة يحتكر بمفردة النشاط السياسي وممارسة السلطة ويتمتع بجميع الامتيازات في الوقت الذي يعد فيه أي نشاط لاي حزب سياسي آخر أمر غير مسموح به فهو الذي يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان في الوقت نفسه وهو الذي يسمي المرشحين ويطرح أسمائهم للاستفتاء عليهم ولا يكون أمام الناخبين خيار ثم ان الحزب هو من يختار الحكومة فرجال الحكومة جميعاً أما أعضاء في الحزب واما من ترشيح الحزب وممن يرضى عنهم وعن سلوكهم وتختلف وضعية الحزب في نظام الحزب الواحد بأختلاف وجهة نظر مؤيدي هذا النظام ومعارضيه فبالنسبة الى المؤيدين يرون بأن من أبرز وظائفه خلق نخبة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين وأعضاء مؤهلين لإدارة شؤون الدولة , اما بالنسبة لمعارضة نظام الحزب الواحد يرون ان هذا النظام ما هو الا لون حديث لنظام سياسي قديم جداً وهو الحرس الامبراطوري او القيصري الذي مهنته الاساسية توطيد حكم الامبراطور واعوانه[34]. وقد شهد العراق هذا النوع من الاحزاب في مدة حكم حزب البعث المنحل.

4. نظام الحزب المسيطر :

يقصد بالحزب المسيطر ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الاحزاب الاخرى في اطار من التعدد الحزبي ويفضل بعض المعنيين تسمية هذا النظام بالحزب الغالب لما ينطوي عليه مضمون اقل قوة لفظية مع تعبير مسيطر. ان النقطة الاهم في تعريف الحزب الغالب هي انها بلا شك تنتمي الى نطاق التعددية الحزبية في الاحزاب الاخرى غير الحزب الرئيس يسمح لها فقط بالوجود وانما هي توجد كمنافسة قانونية شرعية ان لم تكن فعالة الا للضرورة كالحزب الغالب[35] . فنظام الحزب المسيطر يتميز عن نظام الحزب الواحد حيث يقوم الاخير على اساس احتكار ممارسة النشاط السياسي في الدولة من قبل حزب واحد فقط وعدم الاعتراف لاي تنظيم سياسي آخر بكيان مستقل وعلى خلاف ذلك نجد ان نظام الحزب المسيطر يقوم على اساس اعطاء حرية التعبير عن الرأي وممارسة العمل السياسي لعدة احزاب متحالفة مع بعضها يتمتع كل واحد منها بنظامه الخاص وكيانه المستقل[36] . وهناك عوامل ساعدت على قيام نظام الحزب المسيطر هي[37]:

أ. أن تكون الدولة في مرحلة التحول في اوضاعها السياسية والاقتصادية بهدف حماية مصالح وتطلعات اغلبية الشعب .

ب. أن يوجد في الدولة اكثر من حزب واحد تتوافق مبادئها واهدافها مع مكتسبات النظام الجديد وتطلعاته .

ج. أن يكون احد هذه الاحزاب قد لعب دور رئيسي في قيام النظام الجديد وارساء دعائمه .

د. أن تكون هناك قوى داخلية وخارجية تهدف الى القضاء على هذا النظام وعلى مكتسباته .

ثالثاً : عناصر الحزب السياسي

ان الاحزاب عامل مهم في فهم ديناميكية السياسة, وواقعها أهم من تركيب سياسة الدولة ذاتها وعلى أية حال فأن ثمة عناصر أولية يتكون منها الحزب وهي[38] :

1. الايديولوجية : وتعني مجموعة القيم الاساسية التي يستمد منها الحزب مواقفه تجاه أحداث ومشكلات سياسية والتي تواجه سلوكه السياسي .
2. العضوية : من البداهة أن يتألف الحزب أساساً من أشخاص قل عددهم أو كثر يبنون ايديولوجية ويعملون على تحقيق اهدافه ويخضعون لتنظيمه .
3. الاهداف : هناك شبه اجماع على ان الهدف الاساسي لاي حزب هو الحصول على السلطة السياسية لتنفيذ السياسات التي يرسمها الحزب ويؤمن بها .
4. وسائل انجاز أهدافه وأساليبه : وتقسم هذه الوسائل الى قسمين الاولى دستورية كل ما تبيحه الدساتير من حريات والثانية أساليب تعتمد على العنف بمختلف اشكاله كالثورة والإرهاب .
5. التنظيم : هذا العنصر أهم ما يميز الحزب السياسي من جماعة الضغط او الجماعات ذات المصلحة الخاصة .

وقد شهد العراق بعد العام 2003 دخول أحزاب كانت في الخارج أو تشكيل أحزاب جديدة في الداخل الا انها كانت تفتقر الى بعض العناصر الاساسية في تشكيل الاحزاب. فمن حيث الآيديولوجية والطبيعة الاجتماعية فكانت تعبر عن هويات فرعية مكوناتية داخل المجتمع العراقي طائفية أو عرقية. ومن حيث العضوية فكانت مقتصرة على رفاق السلاح وبعض القرابات العائلية اذ كان بعضها يعاني من أزمة ذاتية في هذا الجانب. ومن حيث الاهداف فقد كانت هناك تقاطعات كثيرة بعد سقوط النظام السابق بين أهداف قيادات الحزب نفسه أو بينه وبين الاحزاب الاخرى وهذا ما ظهرواضحاً في طريقة اختيار شكل النظام وبناء الدستور وبداية تشكيل العملية السياسية . ومن حيث التنظيم فقد تبنت بعض الاحزاب الاسلوب الديمقراطي شكلا لا مضموناً من أجل التأقلم مع الوضع الجديد.

المطلب الثالث

تحديد مضمون الديمقراطية

ان الديمقراطية نظام للحكم يتأسس على قواعد مدونة (دستور) لإشغال المناصب في الحكومة وخضوع الحكام للقانون والاعتراف بسلطتهم اثناء اشغالهم لمناصبهم الرسمية[39] .

أولاً: مقومات الديمقراطية: وتقوم الديمقراطية على جملة من المقومات هي[40] :

1. **الدستور:** هو مجموعة من القواعد الاساسية التي تحدد نظام الحكم واختصاصات الهيئة الحاكمة وبين السلطات العامة .
2. **سيادة القانون** : إذ تخضع اجهزة الدولة الادارية للقانون ولا تستطيع اجهزة الدولة الادارية اتخاذ أي إجراءات على خلاف احكام القانون .

3. **مبدأ السيادة** : السيادة اما للامة واما للشعب وتعبر عبارة السيادة للشعب عن الديمقراطية .
4. **قاعدة حكم الاغلبية** : حيث لا تشترط الديمقراطية بالضرورة قيام كل فرد بالمجتمع بدور ايجابي بالحكم، او ان يكون القرار النهائي قرار الكل .
5. **مبدأ المساواة** : تسعى الديمقراطية الى تحقيق مبدأ المساواة والذي يكون المواطنين متكافئين من حيث حقوقهم في الاشتراك في الحكم .
6. **مبدأ فصل السلطات** : وهو يعني ان لا يكون نفس الاشخاص اعضاء في اكثر من هيئة واحدة من هذه الهيئات أو المؤسسات الرسمية للدولة.
7. **الاحزاب السياسية** : تختلف الاحزاب السياسية في طبيعتها عن النقابات المهنية والعمالية فهي تجمعات بين عدة اشخاص تربطهم وحدة الهدف السياسي .

8-**جماعات الضغط** : هي جماعة جماهيرية منظمة ترتبط وتتماسك في الغالب عن طريق النسب او الدين او المصالح سواء أكانت اقتصادية او سياسية ومن امثلتها جماعة النقابات العمالية[41].

ثانياً : أشكال الديمقراطية

إن للديمقراطية أشكال وأصناف متعددة إلا ان أغلب الباحثين والعلماء يقسمون الديمقراطية الى أربعة أشكال رئيسية وهي :

1. **الديمقراطية المباشرة :**

في الديمقراطية المباشرة او كما تسمى ايضاً الحكومة المباشرة يمارس المواطنون انفسهم مباشرة السيادة التي تعود اليهم وذلك عن طريق التشريع والنظر في المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية والسياسة الخارجية والقضاء ففي هذا النوع من الديمقراطية لا وجود لوزارة او برلمان او قضاء فالحكام هم المحكومين أي ان هناك تطابقاً بين الحكام والمحكومين ولا وجود لاي نوع من تمثيل للمحكومين ولا تفويض للسلطة من قبلهم[42] . وهذا النوع من الديمقراطية ساد في اثينا حيث وفرت الاساس لمفهوم المشاركة العامة وقد سمحت للجميع باستثناء الاطفال والعبيد والنساء بالمشاركة بشكل مباشر في شؤون الحكومة وكان الناس هم الدولة[43] .

2. **الديمقراطية شبه المباشرة :**

هي احدى صور الحكم الديمقراطي وتتوسط الديمقراطية المباشرة حيث يمارس الشعب مظاهر السيادة دون وسيط والديمقراطية النيابية حيث ينيب الشعب عنه مجلساً منتخباً في ممارسة تلك المظاهر وتقوم أساساً على وجود نواب للشعب أي مجلس نيابي ولكن الشعب يحتفظ فيها لنفسه في حق التدخل المباشر لممارسة بعض مظاهر السيادة[44] .عن طريق وسائل أهمها [45]:

أ. حق الاقتراع الشعبي: بأن يقوم عدد من افراد الشعب بوضع مشروع للقانون مجمل او مفصل ويلتزم المجلس النيابي بمناقشته والتصويت عليه .

ب. حق الاستفتاء الشعبي: بأن يعرض القانون بعد اقرار البرلمان على الشعب ليقول كلمته فيه .

ج. الاعتراض الشعبي: وهو حق عدد من الناخبين يحدده الدستور في الاعتراض على القانون خلال مدة معينة من تاريخ صدوره .

3. الديمقراطية النيابية

يقوم الشعب بأختيار نواب يمثلونه ويتولون الحكم لمدة معينة بأسمه ونيابة عنه ويتميز هذا النظام عن الديمقراطية المباشرة بأسناد مهمة مباشرة شؤون الحكم او السلطة للنواب اللذين ينتخبهم الشعب وليس لافراد الشعب انفسهم بحيث يكون دور الشعب هو انتخاب النواب دون التدخل او الاشتراك في شؤون الحكم الا ان دور الناخبين لا ينتهي عملياً بمجرد القيام بعملية التصويت اذ انهم يمارسون نوع من الضغط والرقابة على ممثليهم عن طريق الصحافة والتجمعات واللقاءات طيلة مدة نيابتهم .

اما العناصر الاساسية للنظام النيابي فهي[46] :

أ. وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب لمدة مؤقتة .

ب. استقلال النائب عن هيئة الناخبين بمجرد انتهاء العملية الانتخابية .

ج. النائب يمثل الامة كلها وليس دائرته الانتخابية فقط .

4. الديمقراطية شبه النيابية :

في السنوات الاخيرة بدأ في ظل النظم النيابية المتعددة ان الشعب يلعب دوراً في التأثير النفسي على النواب وان ظل النائب حراً فالرأي العام إذا كان معارضاً للرأي الذي يتبناه البرلمان فإنه لا يملك وسيلة قانونية للاعتراض كما في حالة الديمقراطية شبه المباشرة وانما يمتلك جزاء عند اجراء انتخابات جديدة ويوضح الفقهاء هذه الصورة الجديدة للديمقراطية بأنها تتميز بثنائية هيئة الناخبين والهيئة التشريعية الممثلة للشعب هذه الثنائية تسمح بأختلاف وجهة نظر كل منهما وهي ثنائية لا وجود لها في الديمقراطية المباشرة ولا في النظم النيابية الخالصة أي ان الديمقراطية شبه النيابية لا تحطم الاساس القانوني للديمقراطية النيابية ولا تمس نتائجه الاساسية إذ تحترم الديمقراطية شبه النيابية وظيفة البرلمان الذي يمثل الشعب في مجموعة كما تبقى على عدم جواز اجبار النائب على اتخاذ موقف معين ولا تسمح بعزل النائب ولا تخضع قراراته لتصديق نائبيه ولكن الديمقراطية شبه النيابية تتيح الفرصة لانظمة تؤدي من الناحية العملية الى الضغط أدبياً ومعنوياً على النائب وسلوك النائب على نحو يجعله يضع في الاعتبار ارادة ناخبيه فيزيد من اتصالاته الناخبين مباشرة او عن طريق الحزب ليتعرف على اراء الناخبين ان الديمقراطية شبه النيابية هم السائدة اليوم في انكلترا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا [47].

ان الديمقراطية العراقية الناشئة التي تشكلت بعد التغيير2003 وحسب دستور 2005 الذي كتب بصيغة الديمقراطية التوافقية بين القوى السياسية التي مثلت مكونات الشعب العراقي وبنظام سياسي برلماني اتخذت صورة الديمقراطية النيابية وهذا يعني ان النواب الذين سينوبون عن جماهيرهم هم المعنيون بادارة الملف السياسي في البلاد . واذا ما علمنا ان النواب هم مرشحين للاحزاب الني كتبت الدستور وان الديمقراطية لا تقتصر على اجراء انتخابات دورية في كل مدة ،فهي سلوك وممارسة للانسان في جميع مجالات الحياة ، علمنا مدى المسؤولية الجسيمة التي تقع على الاحزاب ونوابهم في تطبيق الديمقراطية في البلاد.

المبحث الثاني

طبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية في العراق والديمقراطية بعد عام 2003

عانى العراق من غياب الديمقراطية لعقود طويلة بعد أن تمت ممارستها في العهد الملكي بشكل صوري فالانقلابات العسكرية حولت السلطة الى المؤسسة العسكرية وما يرشح منها من شخصيات ذو رتب عسكرية عالية وطامحة بالسلطة ، الى أن استقرت السلطة بيد العسكريين البعثيين اذ احتكر حزب البعث (المنحل) السلطة منذ العام 1968 الى العام 2003

حيث سقوط نظام صدام على يد القوات الامريكية المحتلة ومن تحالف معها وبذلك انتهت حقبة زمنية صعبة على الشعب العراقي كان فيها مجرد الحديث عن الديمقراطية أو التعددية السياسية يُعد تهمة تصل بصاحبها الى حبل المشنقة. وفجأة سقط ذلك النظام ومزقت القيود ومنحت الحرية المفرطة لكنها تدور في فلك اكبر هذه المرة الا وهو الفلك أوالاطار الامريكي . قتم السماح للقوى التي حسمت موضوع التفاهم مع الجانب الامريكي قبل سقوط نظام صدام بالتصدي للشأن السياسي والدعوة الى ممارسة الديمقراطية بفوضى عارمة . ومما زاد في تعثر الديمقراطية في البلاد انه كان لبُنية بعض الاحزاب العقدية وتشكيلها في دول الجوار أو المساهمة في دعمها مادياً ولوجستياً ساعد ذلك على تدخل تلك الدول في الشأن الداخلي والدفع باتجاه التخندق المكوناتي والتصارع فيما بينها باسم المذهب أو القومية على المكاسب والمغانم مما أثر سلباً على التحول الديمقراطي في العراق. مقابل ذلك كله فأن الشعب العراقي لم يفق من صدمة تغيير النظام والتعامل مع الوضع الجديد الا وتلك الاحزاب قد أمسكت بالسلطة باستخدام الديمقراطية المقنعة أو الاحتيالية . فأصبح شعور أغلبية الشعب بانه استبدل نظام الحزب الواحد بمجموعة أحزاب لا يستطيع تغييرها مهما جرت انتخابات بصورة دورية ومهما تبدلت وجوه بين حزب وآخر فان النتيجة واحدة . فهل ساهمت هذه الاحزاب في تنمية المجتمع؟. وماهو أثرها في تعزيز النظام الديمقراطي؟. وما تأثير مشاكل الاحزاب السياسية على النظام الديمقراطي؟ هذا ما سنتناوله في المطالب الثلاثة الآتية.

المطلب الأول

دور الحزب السياسي والديمقراطية في تنمية المجتمع

أولاً: تنمية المواطن الفعال

ان وجود نظام سياسي ديمقراطي يعتمد الاسس والقواعد القانونية في عملية حكم المجتمع ويتيح لافراده ممارسة حقوقهم ويلزمهم بتأدية واجباتهم دون أي تحيز سيضمن دون أدنى شك وجود مواطناً واعياً لدوره مدركاً لما يقوم به فيكون بذلك الشخص المشارك والراغب في انتخاب حكامه ومسائلتهم في الوقت نفسه ونتيجة ذلك هو المواطن الفاعل في مجتمعه لذا فإن الحكومات المستبدة تقف تجاه فكرة المواطنة موقف سلبي وعليه فلا قيمة للمواطنة بلا مواطن يتمتع بقيمتها الاساسية التي منحت له في القانون الاساسي وان العمل به يجعل جميع المواطنين تدريجياً من مجرد رعايا منفذين صاغرين لارادة فرد او قلة من الافراد الى مواطنين احرار مشاركين في الحياة السياسية ومساهمين من خلال الممارسة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات[48] .وهذا يتطلب معه اعتراف أصحاب السلطة بمؤشرات الحالة الايجابية في عملية الحكم الديمقراطي التي تتجسد في التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار ومراقبة سلوك الحكام والتعددية الحزبية [49]. وفي العراق بعد عام 2003 لم يتم العمل على تنمية المواطن بسبب ان التغيير كان من الخارج وليس من الداخل وبسبب تسلط الاحزاب المرتبطة خارجياً على مفاصل العملية السياسية.

ثانياً: اشاعة الثقافة الديمقراطية

تسعى الاحزاب السياسية الى توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الاساسية فهي تكون بمثابة البنية التحتية وذلك من خلال القيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على ممارستها حيث توفر الحياة الداخلية لمؤسساته فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً واكسابهم الخبرات اللازمة لهذه الممارسة[50] وهنا تنشأ امكانية حقيقية لقيام مجتمع ديمقراطي يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل وبذلك تصبح الديمقراطية بناءاً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير

المجتمع[51] . لكن الواقع العراقي بعد عام 2003 شهد أحزاباً أغلبيتها كانت تعاني الغربة عن المجتمع بسبب وجودها خارج العراق لمدة طويلة وبعيدة عن احتياجات ومعاناة المواطن العراقي لذلك فهي كانت لا تدرك هموم وتطلعات الشارع العراقي ولم تبذل جهداً كبيراً في دعم واسناد التحول الديمقراطي في البلاد سوى ما يخدم تدعيم وجودها ومصالحها الضيقة.

ثالثاً: انتاج الكوادر القيادية في المجتمع

تعتبر المؤسسات الحزبية (الاحزاب السياسية) مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها فهي تجتذب المواطنين في عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سيل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات التي توكلها اليهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية ,وتؤكد الدراسات أن العناصر النشطة في الاحزاب والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الاساسية للقيادات الشعبية وبذلك تسهم الاحزاب في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة[52]. ان فاعلية هذه الكوادر والنخب مرتبط بالتأثيرات الذهنية لمجموعة العلاقات الاجتماعية والسياسية القادرة على تلبية الاحتياجات العصرية للأفراد بوصفهم فئة متميزة لهم دور وحضور تسهم في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل الاداء الاجتماعي والسياسي المتغير الذي يمتازون به والذي ينتج عنه بالضرورة عمليات تطوير وتغيير في القيم والسلوكيات النسبية[53] . ونجد في العراق ان موضوع انتاج النخب القيادية اقتصر على المنتمين لتلك الاحزاب والاقارب وان كان ذلك على حساب الجانب العلمي والتحصيل الاكاديمي . فبرزت لنا شخصيات قيادية حزبية كان ينقصها الكثير من المؤهلات الموجودة في النخب الوطنية.

رابعاً: تحسين الاوضاع المعيشية للأفراد

فالأحزاب السياسية تمتلك القدرة والقابلية على توفير امكانية ممارسة نشاط يؤدي الى زيادة الدخل من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل كذلك من خلال التدريب المهني لزيادة مهارات اعضائها وقد أثبتت الدراسات الميدانية ان تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم فإن ذلك يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع وعلى العكس من ذلك فإن سوء الاوضاع الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع[54] . في حين اننا نجد أن الاحزاب العراقية اهتمت بالجانب الاقتصادي من زاوية التدخل بالعمل الحكومي والوزارات وتكوين الاقتصاديات العملاقة مع تدهور عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية بسبب الفساد المالي والاداري وتهريب العملة وغسيل الاموال واهمال القطاع الخاص.

خامساً: الاسهام في عملية التنشئة السياسية

تعد الاحزاب السياسية واحدة من اهم المؤسسات التي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنشئة السياسية وذلك لاسهامها الفاعل بنقل توجيهات المعرفة والاتجاهات والمعايير والقيم السياسية من جيل الى جيل فهي تؤكد ان كل عضو في المجتمع سيحتاج الى عملية التنشئة السياسية حتى يمكنه التكيف مع البيئة السياسية المحيطة به[55] أي هي تبحث الالية التي يتكيف من خلالها الفرد سيكولوجياً مع الموضوعات السياسية في المجتمع والتي ستصبح جزءاً من رؤيته فيكون بذلك مشروطاً نفسياً لاشياء يأخذها على محمل الجد وبالتالي تكون جزء من طريقته في التحرك ومن تكوين شخصيته[56] وعليه فعلى عاتق الاحزاب السياسية بوصفها واحدة من المؤسسات الفاعلة في المجتمع تقع مسؤولية تأهيل الفرد سياسياً لان عملية التنشئة السياسية مستمرة ويتعرض لها الفرد في مراحل حياته المختلفة وبالتالي فهي شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي وعلى أساسها سيحدد المواطن تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية[57] . لكننا نجد ان الاحزاب العراقية ربطت عملية التأهيل تلك بالولاء لها والانتماء الى صفوفها على حساب النزاهة والكفاءة.

سادساً: تجميع المصالح

يُعد الحزب السياسي بنية لتجميع المصالح في المجتمعات الحديثة، وفي النظم الحزبية تتولى الاحزاب تجميع المصالح وتكون بمثابة مقترحات سياسية واذا نجح الحزب في الانتخابات فانه يستخدم المصالح التي تم تجميعها كاساس للسياسة[58] التي سوف يتبعها في ادارة مؤسسات الدولة . غير اننا نجد ان الاحزاب السياسية العراقية نجحت في بلورة مواقف جماعية إزاء القضايا والتحديات التي تواجه اعضاءها وتدعم مناصبهم وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم الشخصية على اساس هذه المواقف الجماعية دون النظر الى مصلحة المواطن الذي عانى من الاهمال وعدم الاهتمام بتطلعاته ومصالحه لا في النظام السابق ولا في النظام الحالي. ومن خلال هذه الوظيفة تعلم افراد الحزب كيفية الحفاظ على مصالحهم الشخصية والحزبية في مواجهة مصالح فئات لاحزاب اخرى.

في حين ان صياغة مطالب محددة قد تكون جزئية بعض الاحيان او تنظمها برامج متكاملة لعلاج مشاكل المجتمع والدولة تكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالح الحزب والجمهور الذي يمثله والمجتمع عموماً وأهمية التضامن الاجتماعي فيما بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي عبر عنها ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتشفون اهمية التضامن بينهم كما يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الاطراف الاخرى أحزاباً ومنظمات ودولاً، وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله فتكون في ذلك خبرة صياغة الاهداف والمطالب وخبرة التحرك الاجتماعي وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها الاحزاب السياسية لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد الى المجتمع فتوفر لأعضائه الخبرات الهامة لممارسة الديمقراطية [59].

المطلب الثاني

وظائف الحزب السياسي وأثرها في تعزيز النظام الديمقراطي في العراق

رغم الاختلاف القائم في مجال تصنيف الاحزاب السياسية الا ان الجميع يتفق على ان للأحزاب أهداف ووظائف تبقى تقريباً نفسها لدى جميع الاحزاب حيث تسعى انطلاقاً من برنامج سياسي واجتماعي معين الوصول الى الحكم او المشاركة فيه بطريقة او بأخرى والذي يعتبر الهدف السياسي والاسمى لديها وفي سبيل الوصول الى السلطة تقوم الاحزاب بأعمال ترمي أساساً الى تحقيق هذا الهدف الى جانب أهداف اخرى ولكنها تحقق في الوقت نفسه خدمات للمجتمع والتي تحدد وفقاً للمبادئ التي تتحكم في طبيعة العمل السياسي في الدول المختلفة وعلى هذا الاساس يمكن القول أن الاهداف التي تسعى اليها الاحزاب هي تقريباً نفسها لكن الوظائف تختلف من دولة الى اخرى ووفقاً للنظام السياسي الذي تأخذ به .

أولاً: وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير

إذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام بأنه لا يقوم بهذا العمل الا من اجل استخدام هذه القوة المؤثرة سواء في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة او من أجل الضغط على الحكومة ,فإن استخدام الاحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة لا يمكن أن تحقق بدون الاحزاب السياسية إذ ان استخدام الاحزاب لهذه القوة يدفعها الى التعبير عن رغبات الجماهير فبدون الاحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفساً لها وان تصل الى أذان السلطة الحاكمة ومن هنا تبدوا اهمية الحزب في انه يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وتحقيقاً لذلك يقوم الحزب بتجميع جهود الافراد ويضيف على هذا التجمع طابعاً سياسياً معبراً عن الافكار المشتركة لهؤلاء الافراد[60]، وهذا ما يؤكده التحليل النفسي لـ (ديفيد ايستون) فالفرد الوحيد لا يمكن ان يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة وهكذا يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة لمجموع الافراد ومن ثم يكون الحزب قد نظم وهيكل الافراد والجماعات المختلفة وسمح لها بالتعبير عن مطالبها ورغباتها بصورة منظمة وفعالة [61]. الا اننا نجد ان أغلب الاحزاب العراقية لم تُعر لرغبات الجماهير أي اعتبار على حد انها لا تحتاجها في موضوع بقائها في السلطة من عدمه اذ ان الامر بالنسبة

للاحزاب محسوم ببقائها نتيجة التفاهمات المسبقة مع القوى الراعية للعملية السياسية وان قل أو زاد حضورها في البرلمان والحكومة .

ثانياً: وظيفة تكوين وتوجيه الرأي العام

يعرف الرأي العام بأنه الرأي السائد بين مجموعة من البشر تجاه قضية معينة في وقت معين[62]. وهذه الوظيفة من الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه وإشعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة[63] . وبعبارة اخرى ان من المهام التي تقع على عاتق الحزب ضرورة توجيه المواطن وإنماء الشعور بالمسؤولية لديه وعلى الاخص توعيته بأن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العامة وعلى الرغم من وجود بعض التقارب بين آراء ومصالح وظروف بعض الافراد وبعضهم الاخر الا اننا نشاهد أن التعاون الناشيء عن هذا التقارب يكون غير منتظم وبالتالي غير مستقر لانه إذا ما اختلفت المصالح ووجهات النظر بينهم سرعان ما يزول هذا التعاون او يضعف الى حد كبير على الاقل[64]. ففي حالة الاحزاب العراقية نرى انها استخدمت الاعلام من أجل توجيه الرأي العام بما يخدم مصالحها في التسقيط والتشهير بالمنافسين ويقوم الحزب بهذه الوظيفة عن طريق قنوات معينة تجعل الحزب شبه منظمة اعلامية تقدم للجماهير مختلف المعلومات وأثناء هذه العملية يقوم الحزب بإخفاء او تزييف المعلومات بما يتفق مع مصالحه بشرط لا يتجاوز الحد الادنى الذي قد يفقد الحزب مصداقية امام المواطنين[65] .

ثالثاً: وظيفة تكوين واختيار الكوادر السياسية :

يتفق الجميع ان الاحزاب السياسية تسعى الى كرسي الحكم وممارسة السلطة من خلال او المشاركة فيها فإنها تعتبر ايضاً مدارس تلقى فيها مبادئ ممارسة السلطة وغالباً ما لا تتعرف الجماهير الا على اولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية[66] . فمن تحصيل الحاصل ان الفرد لكي ينتخب يجب ان يكون مرشحاً والأحزاب في أغلب الحالات هي التي تقوم بهذه المهمة فهي تشكل المكان الطبيعي الذي سيتعلم فيه الافراد والذين يصبحون رجال سياسة في المستقبل فيقوم قادة الحزب بوضع هؤلاء الافراد على محك التجربة قبل ان يتولوا مسؤوليات جماعية ويتحققون من قابليتهم ويجعلهم يتجاوزون رويداً رويداً مراتب التسلسل الحزبي وفي ختام فترة ما من الزمن يتم انتقاء من سيعطي منهم نتائج مرضية ويحمل امام الناخبين أعلام الحزب [67]. وفي حالة الاحزاب العراقية بعد عام 2003 فانها تمسكت بشخوص الحزب القدامى ولم تستطع تأهيل شخصيات جديدة، الا النادر منها ،وذلك بسبب تحزبها من جهة وبسبب عدم انتماء الكثير من النخب الى الاحزاب من جهة اخرى .الا أنها وبعد مدة من عمل الشخصيات الحزبية في مفاصل الدولة وانهماكها بأعمال الفساد المالي والاداري، وتعاظم صيحات الاصلاح وضرورة تصدي التكنوقراط في مؤسسات الدولة ، بادرت بعض الجهات السياسية الى اختيار شخصيات من الخط الثاني أو الثالث مستقلة ظاهراً وتكنوقراط لتمارس السلطة باسمها للتقليل من النقد الموجه لتلك الاحزاب.

رابعاً: وظيفة تنظيم المعارضة :

للمعارضة في النظم الديمقراطية أهمية كبرى حيث تمكن الجميع من ابداء الرأي المساند او المخالف ويتم ذلك في اطار قانوني منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية ويلعب الرأي العام دوراً كبيراً في تنمية المعارضة ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها على كونها برامج بديلة عن برامج الاغلبية الحاكمة وعلى هذه الاغلبية ان تتقبل النقد الموجه لها إذا كان برنامج المعارضة سيستجيب لمطالب الرأي العام في التغيير على ان يتم هذا التغيير وفق الشرعية المعمول بها فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محدودة الابعاد تقتضي من الحزب ان يقدم النقد الى الحكومة على ان لا يكون هذا النقد مجرد وانما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته لقرارات قابلة للتنفيذ والتطبيق في حالة

وصوله الى السلطة[68]. وفي حالة ألاحزاب العراقية فأنها قضت تماماً على موضوع المعارضة باشتراكها الكامل في السلطة فحتى الحزب الذي لديه مقعد أو مقعدان يبحث له عن مكان في السلطة وبذلك ضاعت فرصة كبيرة على العملية السياسية الجارية في العراق من أن تكون هناك معارضة فاعلة تسهم في انجاح التحول الديمقراطي في العراق.

خامساً: وظيفة المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسة العامة :

ان الاحزاب السياسية قد مارست وتمارس في عديد من الحالات دوراً بهذا الخصوص تفاوت هذا الدور في أهميته ووزنه من حالة الى اخرى الا ان مرجعه هو طبيعة الحزب بأعتباره يمثل امتداد لاجهزة الدولة وأحد ادواتها للتعبئة والتوجيه والضبط والسيطرة في بعض الحالات او بأعتباره المسيطر على اجهزة الدولة في حالات اخرى [69]. ان الوظيفة الاساسية للحزب في هذا الاطار هو ربط الاتصال بين المواطنين والسلطة، فباعتبار الأحزاب تشكل حلقة وصل بين مختلف الجماعات في الدولة، فعليها أن توفر كافة الإمكانيات من أجل توصيل وجهات نظر الأفراد للمسؤولين، وربط توجهاتهم بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة ،وهذا يتحقق من خلال تنظيم الاتصال بين الناخبين ونوابهم الذي يجب أن يكون مباشراً ودورياً. وفي العراق لاحظنا ان الاحزاب وممثليهم النواب بعيدين كل البعد عن الاهتمام بالشعب وتطلعاته أو محاولة ربط توجهات المواطنين بمراكز صنع القرار. وهذا ناتج بسبب عدم قناعة الاحزاب بالصيغة الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة وعدم قدرتها ،الا ما ندر، على الابداع والانتاج والعطاء

المطلب الثالث

تأثير مشكلات الأحزاب السياسية على النظام الديمقراطي في العراق

أولاً: العمل في بيئة سياسية مبهمة

هناك بيئة مبهمة للعملية السياسية التي تعمل ضمنها الاحزاب في العراق وواقع الحال ان هذه الاحزاب تضطر الى مواجهة التطورات السياسية سريعة التغير والتي يصعب حتى على اكثر المنظمات السياسية صلابة التأقلم معها, فوتيرة التغير السريع زادت من عجز الاحزاب عن وضع برامج بعيدة المدى وتشكيل هوية متسقة والتميز عن منافسيها اضافة الى ذلك يضاعف الاستقطاب السياسي والتحديات لتي تواجهها الاحزاب في بنائها قواعد دعم مستدامة, وواجهت الأحزاب بيئة قانونية مبهمة وغير مؤكدة حيث الانظمة المتعلقة بتنظيم الأحزاب وجمع الأموال توضع ببطء وعلى نحو غير متساوٍ. ففيما تصاغ القوانين والدساتير تركز الأحزاب على محاولة التأثير على قواعد اللعبة الجديدة املاً في إضافة أنظمة مؤاتية للعمل الحزبي أكثر مما تركز على تطوير هويتها الخاصة وقواعد الدعم[70].

ثانياً: ثقافة السرية والفردية:

لازالت تحكم كثير من الأحزاب السياسية وحدة الحزب والإصرار عليه وعدم القبول بالتنوع او التعدد وهذا أصل المشكلة لان الذي لا يقبل بالتعدد داخل الحزب ويقول ان الحزب يجب ان يكون صبغة واحدة واسلوب واحد لا يمكن ان يقبل التعدد في المجتمع, ذلك إن عدم تنظيم الاختلاف بشكل صحيح يعد امر خطر لان فكرة السرية حتى في ممارسة اليات الديمقراطية يجعل الاختلاف لا يعمل الا بالانشقاق والخروج من الحزب ليس فقط المختلف معه دائماً وانما يصل الى اخرين نتيجة الاستعجال والتسرع والملل الذي يؤدي بالأقلية الى اخراج اخرين حيث يصل الاختلاف بالأقلية الى التمرد حتى لو كانت الأغلبية صحيحة مما يودي الى أخراجها من الحزب وأحيانا ترتبط الاختلافات الداخلية بنوع من النزعة الانقلابية داخل الحزب من الاقلية وليس فقط من الاغلبية [71] . وهذا ما نلحظه كثيراً في حالة الاحزاب العراقية اذ نجد الانشقاقات والانسلاخات من الاحزاب الام على قدم وساق، وتظهر باستمرار أسماء جديدة لاحزاب أو كتل انشقت عن الاصل بسبب عدم وضوح الرؤية لها في حال استمرارها مع ذلك الحزب اذ ان اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للحزب

والتخطيط الاستراتيجي للمستقبل محصور بيد قلة في الحزب تعتقد باحقيتها باحتكار هذه الامور الحساسة وعدم اطلاع البقية عليها مما يسبب ذلك الانفصال. أو يكون القرار بيد شخص ويتم انضواء الافراد تحت مظلة حزب تبعاً لأهدافه وبرامجه لوجود شخصية مركزية يقوم عليها الحزب لذلك يكون مستقبل الحزب مرهون بمستقبل ذلك الشخص.

ثالثاً: البعد الثقافي والاجتماعي والنظرة السلبية

مازالت شريحة واسعة من المجتمع العراقي تنظر بعين الشك والريبة الى التحزب وربما يعود ذلك الى كون الاحزاب بالاصل ظاهرة غريبة مستوردة . حيث ينقص هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة الثقافة السياسية اللازمة والوعي بدور الاحزاب الحيوي واثرها في تطور العلمية السياسية,وازاء ذلك يقدم بعض المفكرين مبادرة تفسيرية لحالة التشضي التي يمكن مشاهدتها في الحياة الحزبية في العراق اليوم ويرى هولاء المفكرين انها مرتبطة بآفة فقدان الثقة الاجتماعية وفقر الانسجام الذي يؤثر بدوره على عمل المؤسسات ويهدر طاقاتها بالاضافة الى عملية ربط عدم الثقة السائدة وقلة الانصار وغياب شعبية الاحزاب . وان غياب التعليم والتثقيف الكافي ادى الى افتقاد هذه الاحزاب للقاعدة الشعبية الدائمة والانصار الذين يتحولون بالتدريج الى اعضاء يؤمنون بدوام هذه الاحزاب واستمرارها ، اما في المجال الثقافي فهذا البناء محكوم بشكل اساسي ببقايا النزعة الضيقة والترابط المذهبي وهذه العلاقات تحل محل الروابط القانونية والعقلانية وباتت مختلفة داخل الاحزاب و افرغتها من محتواها وضرورتها الحزبية فخلال هذه الفترة ظل الوهن صفة ملازمة للاحزاب في العراق ويمكن ارجاع ذلك الى مجموعة عوامل سياسية وثقافية واجتماعية التي اثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في ضعف هذه الأحزاب. ورافق ذلك انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي بفعل الصراعات الداخلية والخارجية .[72]

رابعاً: غياب الممارسات الديمقراطية في اطار مؤسسات الاحزاب:-

ان غياب او ضعف الممارسات الديمقراطية في الاحزاب السياسية العراقية سواء في اطار مؤسساتها و تنظيمها وبرامجها او بالعلاقة مع بعضها ام في علاقتها مع الناس التي تعلن التزامها بمصالحهم وهذا الامر يشكل عقبة حقيقية امام قيام نظام ديمقراطي لانه لايمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية الامر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية ضرورة لاستكمال تطور النظام الديمقراطي, اضافة الى انتشار السلاح بين صفوفها يُعد ذلك اشارة خطرة لما يمكن أن تقوم به الاحزاب من أدوار، وعليه فان عدم ممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب قد يرجع الى القصور الفكري وعدم الادراك لأهمية الديمقراطية ,فالاخيرة في الاحزاب لاتعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات لكنها تضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الاحزاب وعلى تسوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية .[73]وعليه فان من غير المتصور ان يكون الحزب قادر على بناء نظاماً ديمقراطياً ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية لان فاقد الشيء لا يعطيه . [74]

خامساً: غياب قانون الاحزاب

ان اهمية قانون الاحزاب تنبع من كونه سيضع حد للكثير من الاشكاليات التي تواجه الاحزاب منها .[75]

1. ان الكثير من الاحزاب والقوى السياسية تندرج تحت صف الاحزاب الهيكلية بمعنى انها احزاب تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد وتفتقر الى قاعدة شعبية مؤدية لها .وهذا ما اكدته نتائج الانتخابات عندما خرج عدد كبير من الاحزاب والكيانات دون نتائج تذكر مما اكد ضعف تأثير العديد من الاحزاب على الناخبين الامر الذي يدعو الى اعادة تقسيم دور هذه الاحزاب.
2. ان قانون الاحزاب سيحدد بالتاكيد عدد الاحزاب ويضع حد لكثرتها لان وجود هذا الكم الهائل من الاحزاب والحركات السياسية لا يمثل حالة صحية وانما حالة مرضية في المجتمع.
3. ان القانون سيضع حد للاحزاب التي تبني تنظيماتها على اساس الانتماءات الثانوية لاعلى اساس الهوية العراقية

4. القانون سيحدد مصادر تمويل الاحزاب فما يلاحظ على الاحزاب حجم تمويلها الذي يفوق الحد الطبيعي من اصدار صحف وتاسيس قنوات ووصولاً الى الدعاية الانتخابية .
5. ان قانون الاحزاب يستوجب وجود نظام داخلي وفق معاير واهداف معينة يستمد قواه من الدستور في حين ان اغلب الاحزاب الموجودة تفتقر الى التنظيم ولا تعدوا ان تكون اكثر من مجموعات من الموالين تتحلق حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي.

الخاتمة

تعد الاحزاب السياسية جوهر الديمقراطية في الفكر السياسي وتعد حرية تكوين الاحزاب احد الحريات الاساسية التي يكفلها الدستور في كافة الدول الديمقراطية ولا معنى للديمقراطية بدون احزاب. كما ان للأحزاب أدوار ووظائف اساسية في تقويم السلطة وكشف اخطائها وتعديل مساراتها نحو الصواب وهي التي تعمل على ايجاد التوافق الاجتماعي كما تعد الاحزاب مدارس للتكوين والتثقيف السياسي للمنخرطين وادارة لتنوير الشعب وبتعريفه بحقوقه وواجباته وان كان هناك من ينظر نظرة سلبية للأحزاب على حد انها تنشر الفرقة وتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

يفترض بالاحزاب السياسية أنها تتبنى تطلعات ورؤى الشعب وتؤطرها وتناظل من أجل تحقيقها لدى السلطات الحاكمة بأسلوب حضاري بعيداً عن العنف والفوضى كما تسهل للحاكم ايجاد الحلول للمشاكل المطروحة.وبذلك فالأحزاب السياسية مدارس تثقيفية يتخرج منها رجال سياسيين قادرين على تسيير شؤون الدولة وهي احد عوامل مراقبة الحكومة ووجودها دليل على تحقيق الديمقراطية. الا اننا نلاحظ ان الاحزاب السياسية في العراق تحتاج الى الكثير من الاصلاحات الخاصة والعامة من أجل القيام بواجباتها على أتم وجه والمساهمة بشكل فعّال في مسيرة التحول الديمقراطي في العراق. وان الدستور والقوانين النافذة يمكن أن تكون ضمانة لهذا الدور ولضمان استمرار العملية الديمقراطية في العراق يقع على السلطة التشريعية واجب تشريع كل ما من شأنه دعم العملية الديمقراطية وفي مقدمتها سن القوانين والتشريعات الخاصة بعمل الاحزاب وضبط سلوكها.

نتائج البحث

أولاً: الاستنتاجات

1-- ان الحزب السياسي تنظيم يتشكل من مجموعة تتبنى رؤيا منسجمة تعمل في ظل نظام سياسي تهدف الى تولي السلطة او على الاقل المشاركة في قرارتها.

2-هناك نظرة سلبية لدى أغلبية الشعب العراقي اتجاه الاحزاب والعمل معها أوالانضمام اليها نتيجة التجارب السابقة والمريرة مع الاحزاب التي تصدت للشأن السياسي قبل سقوط النظام السابق.

3- اثبت الواقع ان أغلب الاحزاب العراقية قد تسعى في الأعم الغالب لأجل تحقيق مصالحها الشخصية ومصالح اعضائها بالدرجة الاولى ضاربة بعرض الحائط مصالح المواطنين .

4- لم تتمكن الاحزاب العراقية من القيام بادوار فعالة في قضية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ولم تسهم في انجاحه. اذ كان هناك هوة كبيرة بين ما تمارسه الاحزاب بالواقع وما هومطلوب منها في هذا الجانب.

5-هناك مشاكل للاحزاب السياسية في العراق سواء كان في داخل تلك الاحزاب أو فيما بينها أدت الى تعثر المسار الديمقراطي في العراق.

6-الولاءات والانتماءات الخارجية لبعض الاحزاب ساهم وشكل كبير في عزوف الكثير من أبناء المجتمع العراقي من الانضمام الى هذه الاحزاب.

ثانياً: التوصيات

1. ان تعمل الأحزاب السياسية على تبديل جزئي في برامج المشروع السياسي بما يتفق مع حاجات ومتطلبات الشعب العراقي.
2. ان تعتمد الأحزاب السياسية مبدأ الكفاءة في اختيار الكوادر العاملة فيها.
3. ان تسلم الأحزاب السياسية بمبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وفق قاعدة الانتخابات التي تحكم عمل النظام الديمقراطي.
4. ضرورة افساح المجال لابداء الكوادر المرؤوسة لأرائها في تعديل عمل النظام الداخلي للحزب والتسليم بفكرة تبادل الادوار داخل الحزب وخاصة الرئاسية منها.
5. ان تحكم الأحزاب مبدأ التكامل ما بين ادعاءاتها والممارسات العملية لكوادرها الفاعلة فيها.
6. ان تكون ولاءات الكوادر العاملة في البناء الداخلي للحزب مبنية على اساس المصلحة العامة على وفق ما يمليه مفهوم الوحدة الوطنية وليس على اساس المصلحة الخاصة بنسق الايديولوجية.

ثانياً: المقترحات

1. ان تعمل الأحزاب السياسية على تقوية الارتباط ما بين الأحزاب في برامج العمل التي هي محل اهتمام عملها مثل التسليم الايجابي بفكرة التداول السلمي للسلطة.
2. ان تعمد مؤسسات الدولة الفاعلة الى سن قانون الأحزاب المعطل برلمانيا وذلك بقصد فك شفرة مصدر التمويل لهذه الأحزاب وتعيين الجهات المانحة لهذا التمويل.
3. ان تسعى الأحزاب السياسية الى احترام قانون الأحزاب بعد تشريعه برلمانيا وهذا الاحترام يتطلب من هذه الأحزاب كشف الذمم المالية للكوادر التي تنتمي لهذه الأحزاب.
4. ان تعمل الأحزاب السياسية على فتح دورات تثقيفية لتنمية قدرات التفكير لكوادرها العاملة فيها وبالشكل الذي يؤدي الى تحقيق المصلحة العامة لعموم المجتمع العراقي.
5. ان تسلم الأحزاب بمبدأ قوتها في المجتمع على اساس القاعدة الشعبية.
6. ان تعمل الأحزاب السياسية بشكل جاد الى بلورة مفهوم الوحدة الوطنية.
7. ان تكون التوجهات العملية للاحزاب السياسية والتي تبث من خلال وسائل الاعلام المختلفة التابعة لهذه الأحزاب مبنيا على وفق مبدأ التعايش السلمي لابناء المجتمع العراقي.

الهوامش

(1) أبو الفضل ابن منظور , لسان العرب , المجلد الرابع , ط4 , دار صادر , بيروت , 2005 , ص102.

(2) إسماعيل بن حماد الجوهري , معجم الصحاح , ط1, دار المعرفة , بيروت , 1945, ص105.

(3) حسن لطيف الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , ط2,العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 , ص229 .

(4) جيرلدم بومبير , مفاهيم الاحزاب السياسية للديمقراطية الامريكية , ترجمة عدنان محمد نجار , ط1 , دار النسر للنشر والتوزيع , عمان , 1991 , ص13 .

(5) محمد زكريا النداف , الأخلاق السياسية للدولة الإسلامية في القرآن والسنة , دار القلم , دمشق , 2006 , ص21 .

(6) محب الدين الحسيني الزبيدي , تاج العروس من جواهر القاموس , ج8, دار الفكر للطباعة والنشر, بيروت , 1994 , ص322.

(7) جان مينو , مدخل الى علم السياسة , ترجمة جورج يونس , ط1, منشورات عويدان , بيروت , 1967, ص83.

(8) محمد عاطف غيث , قاموس علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع , الإسكندرية , 2006 , ص309.

(9) المصدر نفسه , ص309.

(10) موسى حبيب , الانتخابات والاحزاب السياسية , مطبعة النجاح , بغداد , 1947,ص27.

(11) يزن خلوق محمد, الاحزاب السياسية وضع السياسة العامة, ط1,دار السنهوري, بغداد ,2014, ص21-22.

(21) صليبة جميل, المعجم الفلسفي , ج1 , الشركة العالمية للكتاب , د.ت , ص566 .

(31) ابراهيم العسل , الاسس النظرية والاساليب التطبيقية في علم الاجتماع , ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ,د.ت , ص35 .

(41) حسن شحاتة سعفان , أسس علم الاجتماع , ط1, الكويت , د.ت, ص341 .

(51)محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسة العام ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1993،ص128.

(61) المصدر نفسه , ص269.

(71) باتريك هـ أونيل , مبادئ علم السياسة المقارن , ترجمة باسل جبيليب , ط1, دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , دمشق , 2012,ص170.

(81) عقيلة عبد المحسن الدهان , مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق , ط1, من اصدارات بغداد عاصمة الثقافة لسنة 2013 , العراق , 2013 , ص19.

(91) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , الانظمة السياسية , مكتبة السنهوري , بغداد , 1990,ص94 .

(20) حسين الظاهر , معجم المصطلحات السياسية والدولية , ط1, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت , 2011, ص134.

(21) صالح جواد الكاظم وعلي غالب , مصدر سابق , ص ص94-96 .

(22) حسان محمد شفيق العاني , الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة , مطبعة جامعة بغداد , بغداد , 1986, ص256.

(23) صالح جواد الكاظم , علي غالب العاني , مصدر سابق , ص94.

(24) حسان محمد شفيق , مصدر سابق ,ص ص256-257.

(25) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , مصدر سابق , ص ص96-97.

(26) فضلون آمال, استخدام الاحزاب السياسية الصحافة للتأثير في الرأي العام , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة باجي مختار , عنابة , كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية , قسم علوم الاتصال , الجزائر , 2007 , ص71.

(27) يزن خلوق محمد , مصدر سابق , ص29 .

(28) يزن خلوق محمد ، مصدر سابق , ص ص29-30.

(29) سعاد الشرقاوي , الاحزاب السياسية , دراسة منشورة على الانترنت 2005 , على الموقع الالكتروني kambota.forumarabia.net

(30) أسامة الغزالي حرب, الأحزاب السياسية في العالم الثالث , المجلس القومي للثقافة والآداب ,الكويت , 1987, ص134.

(31) حسان محمد شفيق العاني , مصدر سابق , ص275.

(32) شمران حمادي, الاحزاب السياسية والنظم الحزبية , مطبعة دار السلام , بغداد , 1972, ص ص206-207.

(33) يزن خلوق محمد , مصدر سابق , ص ص32-33.

(34) أسامة الغزالي حرب , مصدر سابق , ص134.

(35) جان ماري دانكان , علم السياسة , ترجمة محمد عرب , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت ,1997,ص295.

(36) شمران حمادي , مصدر سابق , ص231.

(37) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , مصدر سابق, ص101-106 .

(38) عقيلة عبد الحسن الدهان , مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق , ط1, سلسلة اصدارت لجنة بغداد عاصمة الثقافة العربية , بغداد , 2013, ص16.

(39) ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم , الديمقراطية وحقوق الانسان , ط1, المكتب الجامعي الحديث ,القاهرة , 2012, ص ص15-16.

(40) أسعد مفرج , موسوعة عالم السياسة , ج15, ط2, دار توبليس للنشر والتوزيع , بيروت, 2011, ص8.

(41) منذر الشاوي, فلسفة الدولة, ط1, دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع , عمان , 2012, ص720.

(42) باتريك هـ – أونيل , مبادئ علم السياسة المقارن , ترجمة باسل جبيليب , ط1, دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , دمشق , 2012 , ص172.

(43) أسعد مفرج , موسوعة عالم السياسة , ج15, ط2, دار توبليس للنشر والتوزيع , بيروت, 2011 , ص11.

(44) فريد الخازن وآخرون , الانتخابات الاولى في لبنان ما بعد الحرب , المركز اللبناني للدراسات , بيروت , 1993, ص57.

(45) محمد احمد نايف العكاش, مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي , ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان ,2012, ص ص57-58.

(46) د. سعاد الشرقاوي , النظم السياسية في العالم المعاصر , ط1, مطبعة مركز الاهرام , القاهرة , 2007, ص ص143-144

(47) علي محمد الكواري , دراسة المواطنة في الوطن العربي,الدوحة , 2000, ص1,على الموقع الالكتروني : Arabs for democracy.org

(48) عبد الجبار احمد عبد الله , الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق , مجلة العلوم السياسية , العدد 32, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2006 ,ص41.

(49) أماني قنديل , الى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر , ورقة قدمت الى مؤتمر(التطور الديمقراطي في مصر) ، القاهرة، 2-3 تشرين الثاني , 1997 ، ص2 .

(50) عبد الغفار شكر , أثر السلطة على المجتمع المدني في الوطن العربي , ورقة قدمت الى مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية , عمان ،1999 , ص5.

(51) عبد الغفار شكر , المجتمع المدني العربي , صحيفة البيان , الامارات العربية المتحدة , 16 نيسان 1994 .

(52) عمر جمعة عمران , دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي , ورقة قدمت لمؤتمر العملية السياسية العراقية بعد خمس سنوات من التغيير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2007-2008 , ص222.

(53) دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية , على الموقع الالكتروني : gazafreedom.maktoobblog.com

(54) نشأت ادور أديب , الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري , ط1, الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2009, ص29.

(55) صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده , ط2, دار الحكمة للطباعة والنشر , بغداد , 1991 , ص103.

(56) عبد الهادي الجوهري, علم الاجتماع السياسي : مناهج وقضايا , ط3, المكتبة الجامعية , الاسكندرية , 2002, ص77.

(57) محمد حسين السعدي: صياغة المصالح السياسية واداء النظام السياسي، صحيفة التآخي، http://altaakhipress.com/viewart.php?art=333

(58) دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية , مصدر سابق .

(59) ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , ط1, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , عمان , 2004, ص214.

(60) غارو حسيبة , مصدر سابق, ص38.

(61) صادق الأسود, الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية , دار الحرية , بغداد , 1993, ص79.

(62) غارو حسيبة , دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة مولود معمري , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2012 , ص37.

(63) شمران حمادي , , مصدر سابق , ص16.

(64) غارو حسيبة , مصدر سابق , ص38.

(65) ثامر كامل محمد الخزرجي , مصدر سابق , ص213.

(66) جان ماري دانكان , مصدر سابق , ص ص268- 269.

(67) نبيلة عبد الحليم كامل , الأحزاب السياسية في العالم المعاصر , دار الفكر العربي للطبع والنشر , القاهرة , 1982, ص ص85-86.

(68) علي الدين هلال دسوقي و محمد اسماعيل محمد , اتجاهات حديثة في علم السياسة , اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة المالية , الجزائر , 1999, ص184.

(69) مروان المعشر ، الطريق نحو احزاب سياسية مستدامة في العالم العربي ، 2015/1/24 ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت www.carnegieendowment.org .

(70) عبد الملك المخلافي ، اشكاليات بناء احزاب ديمقراطية في البلدان العربية ، 2015/1/26 ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت : www.arabs for Democracy.com

(71) فؤاد محمد سنبل ، الفكر السياسي دراسة مقارنة للماهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1974 ، ص 38 .

(72) مجموعة باحثين، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ,ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 381

(73) المصدر ا نفسه ، ص 446 .

(74) نغم صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون , مجلة العلوم السياسية ,العدد 43، عن جامعة بغداد ,كليه للعلوم السياسية ، 2007، ص 69 .

(75) عبد الجبار احمد عبد الله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف ، 2009 ، ص 57 .

المصادر

1- ابراهيم العسل , الاسس النظرية والاساليب التطبيقية في علم الاجتماع , ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ,د.ت .

2-ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم , الديمقراطية وحقوق الانسان , ط1, المكتب الجامعي الحديث ,القاهرة , 2012.

3-أبو الفضل ابن منظور , لسان العرب , المجلد الرابع , ط4 , دار صادر , بيروت , 2005 .

4- أسامة الغزالي حرب, الأحزاب السياسية في العالم الثالث , المجلس القومي للثقافة والآداب ,الكويت , 1987.

5- أسعد مفرج , موسوعة عالم السياسة , ج15, ط2, دار توبليس للنشر والتوزيع , بيروت, 2011 .

6- أسعد مفرج , موسوعة عالم السياسة , ج15, ط2, دار توبليس للنشر والتوزيع , بيروت, 2011.

7- إسماعيل بن حماد الجوهري , معجم الصحاح , ط1, دار المعرفة , بيروت , 1945.

8- أماني قنديل , الى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر , ورقة قدمت الى مؤتمر(التطور الديمقراطي في مصر) ، القاهرة، 2-3 تشرين الثاني , 1997 .

9-باتريك هـ - أونيل , مبادئ علم السياسة المقارن , ترجمة باسل جبيليب , ط1, دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , دمشق , 2012 .

10- ثامر كامل محمد الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , ط1, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع , عمان , 2004.

11جان ماري دانكان , علم السياسة , ترجمة محمد عرب , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت ,1997.

12- ان مينو , مدخل الى علم السياسة , ترجمة جورج يونس , ط1, منشورات عويدان , بيروت , 1967, ص83.

13-جيرلدم بومبير , مفاهيم الاحزاب السياسية للديمقراطية الامريكية , ترجمة عدنان محمد نجار , ط1 , دار النسر للنشر والتوزيع , عمان , 1991 .

14- حسان محمد شفيق العاني , الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة , مطبعة جامعة بغداد , بغداد , 1986.
15- حسن شحاتة سعفان , أسس علم الاجتماع , ط1, الكويت , د.ت.
16-حسن لطيف الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , ط2,العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 .
17-حسين الظاهر , معجم المصطلحات السياسية والدولية , ط1, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت , 2011.
18- سعاد الشرقاوي , النظم السياسية في العالم المعاصر , ط1, مطبعة مركز الاهرام , القاهرة , 2007.
19- دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية , على الموقع الالكتروني : gazafreedom.maktoobblog.com
20-سعاد الشرقاوي , الاحزاب السياسية , دراسة منشورة على الانترنت 2005 , على الموقع الالكتروني kambota.forumarabia.net
21-شمران حمادي, الاحزاب السياسية والنظم الحزبية , مطبعة دار السلام , بغداد , 1972
22-صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده , ط2, دار الحكمة للطباعة والنشر , بغداد , 1991.
23- صادق الأسود, الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية , دار الحرية , بغداد , 1993.
24- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني , الانظمة السياسية , مكتبة السنهوري , بغداد , 1990 .
25- صليبة جميل, المعجم الفلسفي , ج1 , الشركة العالمية للكتاب , د.ت .
26-عبد الجبار احمد عبد الله , الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق , مجلة العلوم السياسية , العدد 32, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2006 .
27-عبد الجبار احمد عبد الله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف ، 2009.
28-عبد الغفار شكر , أثر السلطة على المجتمع المدني في الوطن العربي , ورقة قدمت الى مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية , عمان ،1999 .
29-عبد الغفار شكر , المجتمع المدني العربي , صحيفة البيان , الامارات العربية المتحدة , 16 نيسان 1994 .
30-عبد الملك المخلافي ، اشكاليات بناء احزاب ديمقراطية في البلدان العربية ، 2015/1/26 ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت : www.arabs for Democracy.com
31-عبد الهادي الجوهري, علم الاجتماع السياسي : مناهج وقضايا , ط3, المكتبة الجامعية , الاسكندرية , 2002.
32-عقيلة عبد الحسن الدهان , مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق , ط1, سلسلة اصدارت لجنة بغداد عاصمة الثقافة العربية , بغداد , 2013 .
33-عقيلة عبد المحسن الدهان , مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق , ط1, من اصدارات بغداد عاصمة الثقافة لسنة 2013 , العراق , 2013 .
34-علي الدين هلال دسوقي و محمد اسماعيل محمد , اتجاهات حديثة في علم السياسة , اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة المالية , الجزائر , 1999.
35-علي محمد الكواري , دراسة المواطنة في الوطن العربي,الدوحة , 2000, ص1,على الموقع الالكتروني : Arabs for democracy.org
36-عمر جمعة عمران , دور النخبة الثقافية (الانتلجنسيا) في البناء الديمقراطي , ورقة قدمت لمؤتمر العملية السياسية العراقية بعد خمس سنوات من التغيير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2007-2008 .

37- غارو حسيبة , دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة مولود معمري , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2012 .
38- فريد الخازن وآخرون , الانتخابات الاولى في لبنان ما بعد الحرب , المركز اللبناني للدراسات , بيروت , 1993, ص57.
39-فضلون آمال, استخدام الاحزاب السياسية الصحافة للتأثير في الرأي العام , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة باجي مختار , عنابة , كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية , قسم علوم الاتصال , الجزائر , 2007 .
40- فؤاد محمد سنبل ، الفكر السياسي دراسة مقارنة للماهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1974 .
41-مجموعة باحثين، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ,ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
42- محب الدين الحسيني الزبيدي , تاج العروس من جواهر القاموس , ج8, دار الفكر للطباعة والنشر, بيروت , 1994.
43- محمد احمد نايف العكاش, مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي , ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان ,2012.
44- محمد حسين السعدي: صياغة المصالح السياسية واداء النظام السياسي، صحيفة التآخي، http://altaakhipress.com/viewart.php?art=333
45 -محمد زكريا النداف , الأخلاق السياسية للدولة الإسلامية في القرآن والسنة , دار القلم , دمشق , 2006 .
46-محمد عاطف غيث , قاموس علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع , الإسكندرية , 2006 .
47--محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسة العام ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1993.
48- مروان المعشر ، الطريق نحو احزاب سياسية مستدامة في العالم العربي ، 2015/1/24 ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت www.carnegieendowment.org .
49- منذر الشاوي, فلسفة الدولة, ط1, دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع , عمان , 2012.
50-موسى حبيب , الانتخابات والاحزاب السياسية , مطبعة النجاح , بغداد , 1947.
51- نبيلة عبد الحليم كامل , الأحزاب السياسية في العالم المعاصر , دار الفكر العربي للطبع والنشر , القاهرة , 1982.
52- نشأت ادور أديب , الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري , ط1, الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2009.
53-نغم صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون , مجلة العلوم السياسية ,العدد 43، عن جامعة بغداد ,كليه للعلوم السياسية ، 2007 .
54- يزن خلوق محمد, الاحزاب السياسية وضع السياسة العامة, ط1,دار السنهوري, بغداد ,2014.

1- abrahim aleasla, alasis alnazariat walasalib altatbiqiat fi eilm alaijtimae t 1 almuasasat aljamieiat lildirasat walnushri, bayrut, da.t.
2-abu alhasan , almawjud abrahim , aldiymuqratiat wahuquq alansan , t 1 , almaktab aljamieiu alhadith , alqahirat , 2012.

3-'abu alfadl abn manzur , lisan alearab , almujalad alraabie , t 4 , dar sadir , bayrut , 2005.
4- 'usamat alghazali harb , siasat fi alealam althaalith , almajlis alqawmiu lilthaqafat waladab , alkuayt , 1987.
5- 'asead mufraji, mawsueat ealam alsiyasati, j 15, t 2, dar tublis lilnashr waltawziei, bayrut, 2011.
6- 'asead mufraji, mawsueat ealam alsiyasati, j 15, t 2, dar tublis lilnashr waltawziei, bayrut, 2011.
7- 'iismaeil bin hamaad aljawhari, muejam alsahahi, t 1, dar almaerifati, bayrut, 1945.
8'amani qandili, alhadith ean mujtamae madaniin mutatawir fi masra, qadamat waraqat ala mutamar (altatawur aldiymuqratii fi masr) , alqahirat , 2-3 tishrin althaani , 1997.
9-batrik ha - 'uwnil, mabadi eilm alsiyasat almuqarani, tarjamat basil jabilib, t 1, dar alfarqad liltibaeat walnashr waltawziei, suria, dimshqa, 2012.
10- thamir kamil muhamad alkhazraji, alnuzum alsinaeiat alhadithat alhadithat aleamatu, t 1, dar majdalawiun lilnashr waltawziei, eaman, 2004
11-.- jan mari dankan, ealm alsiyasati, tarjamat muhamad earab almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltawzie, bayrut, 1997.
12- jan minu, madkhal alaa ealam alsiyasati, tarjamat jurj yuns, t 1, manshurat euydan, birut, 1967, s 83.
13-jirldim bumbir , mafahim alahizab alsiyasiat lildiymuqratiat alamarikiat , tarjamat eadnan muhamad najaar , t 1 , dar alnasr lilnashr waltawzie , eamaan , 1991.
14- hasaan muhamad shafiq aleani , almaelumat alsiyasiat waldusturiat , matbaeat jamieat baghdad, baghdad, 1986.
15- hasan shahatat saefan, 'asas ealam alaijtimae, t 1, alkuayti, da.t.
16-hasan latif alzubaydi, mawsueat alsiyasat aleiraqiati, t 2, alearif lilmatbueati, bayrut, 2013.
17-husin alzaahir, muejam almustalahat alsiyasiati, t 1, majd almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltawziei, bayrut, 2011.
18- suead alsharqawi, alnuzum alsiyasiat fi alealam almueasiri, t 1, matbaeat markaz alahram, alqahirata, 2007.
19- dawr almujtamae almadanii fi bina' aldiymuqratiati, ealaa almawqie alalktruni: gazafreedom.maktoobblog.com
20-suead alsharqawi, alahizab alsiyasiatu, dirasat manshurat ealaa alantarnit 2005, ealaa almawqie alalktrunii kambota.forumarabia.net
21-shamran hamaadi, alahizab alsiyasiat walnuzum alhizbiat matbaeat dar alsalam, baghdad, 1972
22-sadiq alasud, ealm aliajtimae alsiyasiu: 'asasah wa'abeaduhu, t 2, dar alhikmat liltibaeati, baghdad, 1991.
23- sadiq al'aswadu, alraay aleamu zahirat ajtimaeiat waquat siasiatun, dar alhuriyati, baghdad, 1993.
24- salih jawad alkazim waeali ghalib aleani, alianazimat alsiyasiatu, maktabat alsinhuri, baghdad, 1990.
25- salibat jamili, almuejam alfalsafi, j 1, alsharikat alealamiat lilkitabi, da.t.
26-eabd aljabaar aihmad eabd allah, alaintikhabat waltahawul aldiymuqratiu fi aleiraqi, majalat aleulum alsiyasiati, aleadad 32, kuliyat aleulum alsiyasiat , jamieat baghdad , 2006.
27-eabd aljabaar aihmad eabd allah , alaintikhabat waltahawul aldiymuqratiu fi aleiraq , dar aldiya' liltibaeat , alnajaf , 2009.
28-eabd alghafaar shakra, 'athar alsultat ealaa almujtamae almadanii fi alwatan alearabii, waraqat qadamat ala mutamar althaqafat alearabiat walmutaghayirat alduwliati, eaman , 1999.
29-eabd alghafaar shakra, almujtamae almadaniu alearabia, sahifat albayan, alamarat alearabiat almutahidatu, 16 nisan 1994.

30-eabd almalik almikhlafii , ashkaliaat bina' ahizab dimuqratiat fi albuldan alearabiat , 26/1/2015 , maqalatan manshuratan ealaa shabakat aliantirnta: www.arabs for Democracy.com
31-eabd alhadi aljawhari, ealm alaijtimae alsiyasiu: manahij waqadaya, t 3, aljamieat aljamieiatu, alaiskandariat, 2002.
32-eaqilat eabd alhasan aldihan, mafhum aldiymuqratiat watatbiqatuha fi aleiraqi, t 1, silsilat asdarat lajnat baghdad althaqafat alearabiatu, baghdada, 2013.
33-eaqilat eabd almuhsin aldihan, mafhum aldiymuqratiat watatbiqatuha fi aleiraqi, t 1, min asdarat baghdad easimat althaqafat lisanat 2013, aleiraqi, 2013.
34-eali aldiyn hilal dasuqi w muhamad aismaeil muhamad , aitijahat hadithat fi eilm alsiyasat , allajnat aleilmiat lileulum alsiyasiat waladarat almaliat , aljazayir , 1999.
35-eali muhamad alkawari, dirasat almuatanat fi alwatan alearabii, aldawhatu, 2000, s 1, ealaa almawqie alalktruni: Arab forocracy.org
36--eumar jumeat eimran , dawr alnukhbat althaqafia (alaintiljinsia) fi albina' aldiymuqratii , waraqat qadamat aleamaliat alsiyasiat baed khams sanawat min altaghyir , kuliyat aleulum alsiyasiat , jamieat baghdad , 2007-2008.
37- gharu hasibt, dawr alahzab alsiyasiat fi rasm alsiyasat aleamati, risalat majistir ghayr manshuratin, jamieat mawlud maemari, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, aljazayar, 2012.
38- farid alkhazin wakhrun , alaintikhabat alawlaa fi lubnan ma baed alharb , almarkaz allubnaniu lildirasati, bayrut, 1993, s 57.
39-fadlun amal , aistikhdam alahzab alsiyasiat alsahafat liltaathir fi alraay aleami , risalat majistir ghayr manshurat , jamieat baji mukhtar , eanaabat , kuliyat aladab waleulum alaijtimaeiat , qism eulum alaitisal , aljazayir , 2007.
40 -fuad muhamad sinbal , alfikr alsiyasiu dirasat muqaranat lilmahib alsiyasiat , aljuz' alawil , alhayyat almisriat lilkitab , alqahirat , 1974.
-41majmueat bahithin , aldiymuqratiat dakhil alahizab fi albuldan alearabiati, t 1 , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , 2004.
-42muhibu aldiyn alhusaynii alzubaydii , taj alearus min jawahir alqamus , j 8 , dar alfikr liltibaeat , bayrut , 1994.
-43muhamad ahmad nayif aleakaash muasasat almujtamae almadanii waltahawul aldiymuqrati, t 1, dar alhamid lilnashr waltawziei, eaman, 2012.
-44muhamad husayn alsaedi: siaghat almasalih alsiyasiat wada' alnizam alsiyasii , sahifat altaakhi , http://altaakhipress.com/viewart.php؟art=333
45 -muhamad zakariaa alnadaf, al'akhlaq alsiyasiat al'iislamiat fi alquran walsanati, dar alqalami, dimashqa, 2006.
46-muhamad eatif ghith, qamus ealm aliajtimaei, dar almaerifat liltabe walnashr waltawzie , al'iiskandariat , 2006.
47 - muhamad fayiz eabd asaeid: qadaya eilm alsiyasat aleamat , t 1 , dar altalieat , bayrut , 1993.
48- marwan almueashar , altariq nahw ahizab siasiat mustadanamat fi alealam alearabii , 24/1/2015 , maqalat manshuratan ealaa shabakat alantarnit www.carnegieendowment.org.
49- mundhir alshaawi, falsafat aldawlati, t 1, dar ward alardiniat lilnashr waltawziei, eaman, 2012.
50-musaa habib, alaintikhabat walahizab alsiyasiatu, matbaeat alnajahi, baghdad, 1947.
51- nabilat eabd alhalim kamil , alsiyasiat fi alealam almueasir , dar alfikr alearabii liltabe walnashr , alqahirat , 1982.
52- nasha'at adwr 'adib, althaqafat alsiyasiat lilshabab aljamieii fi almujtamae almisrii, t 1, alhayyat aleamat lilkitabi, alqahirati, 2009.

53-nagham salih , altaeadudiat alhizbiat fi aleiraq fi zili ghiab alqanun , majalat aleulum alsiyasiat , aleadad 43 , ean jamieat baghdad , klih lileulum alsiyasiat , 2007.
54- yazin khaluq muhamad, alahizab alsiyasiat wade alsiyasat aleamati, t 1, dar alsinhuri, baghdadu, 2014.